الديموقراطية الزائفة و الحصانة المسلوبة

زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني

تأليف: د. ناصر عبد الله عبد الجواد

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الأول

إجراءات الاحتلال
اعتقال واستهداف وانتهاكات

إجراءات الاحتلال
اعتقال واستهداف وانتهاكات

باهتمام كبير تابعت أطراف عديدة دولية وعربية ومحلية نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وما أن أعلنت النتائج الرسمية وثبت فوز الحركة الإسلامية حتى شُنَّت عليها حرب شاملة من القريب والبعيد. وكان للاحتلال الدور الأكبر في هذه الحرب، من خلال الإجراءات التعسفية الظالمة، التي لم تحترم إرادة الشعب الفلسطيني وخياره الديموقراطي، بالرغم من الوعود التي قدمها للسلطة الفلسطينية في حينه باحترام العملية الانتخابية والموافقة على إجرائها، بل كان متابعاً لها ومراقباً لأحداثها، وانسحب من بعض الحواجز العسكرية لتمكين الناخبين والمرشحين والمراقبين ورجال الأمن الفلسطينيين من العبور بهدف تسهيل العملية الانتخابية... .

بدأت هذه الحرب على الحركة الإسلامية ومرشحيها قبل أن تجري الانتخابات نفسها، وذلك باعتقال معظم أعضاء لجنة الانتخابات العامة، التابعة للحركة على مستوى الضفة الغربية، قبل الانتخابات بحوالي شهرين. ثم قام الاحتلال باعتقال عدد كبير من المرشحين الأكفاء المفترضين والمتوقع ترشحهم عن الحركة الإسلامية؛ من أمثال د. محمد غزال الذي أعلن ومن خلال المؤتمر الصحفي الأول عن قائمة الحركة الإسلامية لخوض الانتخابات، ود. ناصر الدين الشاعر الإسلامي المعروف، بهدف حرمان الحركة من هذه الكفاءات، بل واعتقال من أعلن عن ترشيحه أصلاً مثل د. عمر عبد الرازق وغيره، من أجل إرباك الحركة وزعزعة موقفها.

وبعد الانتخابات مباشرة بدأت المضايقات والملاحقات من الاحتلال وجنوده للأعضاء الفائزين، من خلال توقيفهم لساعات طويلة على الحواجز العسكرية، كما حصل مع كاتب هذه السطور، حين أوقفوه على أحد الحواجز وفتشوه وفتشوا سيارته الخاصة تفتيشاً دقيقاً، واستعانوا بالكلاب البوليسية لأجل ذلك. وكما حصل مع النائب الشيخ حامد البيتاوي في أثناء عودته من الأردن حيث كان يعالج، حين أوقفوه على أحد الحواجز العسكرية قرب مدينة أريحا، واحتجزوه لساعات طويلة بهدف حرمانه من حضور جلسة منح الثقة للحكومة العاشرة.

هذه الإجراءات كانت تجبر النواب القادمين إلى مدينة رام الله من المحافظات الأخرى على سلوك طرق ترابية بعيدة وسيراً على الأقدام أحياناً، حتى يتجنبوا الاعتقال أو المساءلة أو التأخير، فكثيراً ما كان هؤلاء النواب يصلون مدينة رام الله وثيابهم قد علاها التراب والغبار بسبب سلوكهم تلك الطرق الترابية. ثم اضطر النواب لاستئجار شقق سكنية في مدينة رام الله للسكن فيها أيام الاجتماعات العامة للمجلس تجنباً لإعاقات الاحتلال وإجراءاته. علماً أنه في الوقت نفسه كان معظم زملائنا النواب من التيارات الأخرى يحملون بطاقة الـ"في آي بي" V.I.P للشخصيات المهمة والتي تمكنهم من التنقل واجتياز الحواجز العسكرية بحرية تامة ودون أيّ عوائق أو تأخير!!

كما أن سلطات الاحتلال منعت النواب الإسلاميين جميعاً من السفر إلى الخارج، وكلّ من يحاول السفر عبر المعبر الوحيد (معبر الكرامة) باتجاه الأردن يتم إعادته، على الرغم من أن هؤلاء النواب يحملون جوازات سفر دبلوماسية حمراء، وهذا ما حصل معي شخصياً في آذار/ مارس 2011 حين أعادوني عن ذلك المعبر دون إبداء أيّ أسباب. وقد رأيت في أثناء وقوفي على المعبر بعض زملائي النواب من حزب السلطة وهم يستقلون سيارات خاصة ويدخلون من بوابات خاصة عبر ذلك المعبر، دون أيّ إعاقة، ومتجاوزين لباقي المسافرين الآخرين، وذلك لأنهم يحملون بطاقات الـ"في آي بي" فقلت في نفسي: سبحان الله!!

ولا ننسى الحصار السياسي والمالي الذي فرضه الاحتلال والمجتمع الدولي والإقليمي على الشعب الفلسطيني ومؤسساته الحكومية والأهلية بعد الانتخابات التشريعية مباشرة بهدف إفشال المجلس التشريعي الجديد وإسقاط الحكومة العاشرة المنبثقة عنه، هذا الحصار الذي كان له دور كبير في تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني بشكل عام والحركة الإسلامية بشكل خاص، وخصوصاً قطع الرواتب عن الموظفين المدنيين والعسكريين، الذي استغلته الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة لتبرير الفلتان الأمني الكبير، والذي انتهى بالأحداث المؤسفة في غزة في حزيران/ يونيو 2007 كما هو معلوم.

وفيما يلي أهم الإجراءات الأخرى التي قام بها الاحتلال ضدّ النواب الإسلاميين في هذه المرحلة:

1. الاختطاف الجماعي للنواب:

كان العقاب الأكبر في قيام الاحتلال الإسرائيلي الغاشم في منتصف ليلة 2006/6/29 بحملة اعتقالات واسعة، شملت معظم نواب الحركة الإسلامية ومعظم وزراء الحكومة العاشرة في الضفة الغربية، كما شملت أيضاً رؤساء بلديات ومدراء مكاتب المجلس التشريعي في المحافظات ومدراء مكاتب الوزراء، وبعض الفاعلين والذين عملوا في الحملات الانتخابية للحركة الإسلامية. فكانت قاصمة الظهر في هذا اليوم أي بعد خمسة شهور فقط على فوزهم في الانتخابات، وبعد ثلاثة شهور فقط من تشكيل الحكومة العاشرة ونيلها الثقة من المجلس التشريعي، وغيبهم الاحتلال بعد ذلك خلف القضبان سنوات عديدة عقوبة لهم على فوز الحركة الإسلامية في الانتخابات. واستغل الاحتلال عملية أسر الجندي الصهيوني جلعاد شاليط على يد مجموعة مشتركة من المقاومين التابعين لكتائب القسام وغيرهم في غزة، فيما عرف بعملية الوهم المتبدد، والتي رأى فيها الاحتلال فرصة لإعلان الحرب على الشعب الفلسطيني ونوابه الشرعيين ومحاسبتهم على خيارهم الديموقراطي.

ثم عرض الاحتلال هؤلاء النواب والوزراء ومن معهم على محاكم عسكرية هزلية، تُعدُّ أكبر محاكمات سياسية تعرض لها الشعب الفلسطيني منذ سنة 1948، بل لعلها أكبر محاكمات سياسية بهذا الحجم في العالم كله. كان القضاة يقولون لنا باستهزاء: أطلقوا سراح الأسير جلعاد شاليط Gilad Shalit نفرج عنكم فوراً!!

واستمرت هذه المحاكم الهزلية حوالي سنتين ونصف، قبل النطق بالحكم الجائر بالحبس لمدد تراوحت ما بين 40 و57 شهراً حبساً فعلياً، ونحو ثلاث سنوات أخرى مع وقف التنفيذ على كلّ نائب أو وزير بحجة دعمهم لـ"منظمة إرهابية" هي حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، من خلال عملهم في كتلة التغيير والإصلاح التي أصبحت هي الأخرى محظورة بقرار عسكري من قبل الاحتلال، ومن قبل محاكمه العسكرية. والتهمة الحقيقية لهذه الأحكام هي الفوز في الانتخابات التشريعية ونيل ثقة الشعب الفلسطيني في انتخابات نزيهة وشفافة شهد لنزاهتها العالم كله، وسمح الاحتلال نفسه بإجرائها ومراقبتها. وهكذا تكون دولة الاحتلال واحة الديموقراطية المزعومة في الشرق الأوسط، والدولة التي تحافظ على القانون وتحترم مبادئ حقوق الإنسان!!

وبسبب أن معظم هؤلاء النواب والوزراء كانوا من كبار السن ويعانون من أمراض مختلفة كانت معاناتهم بسبب إجراءات إدارة السجون مضاعفة، خاصة في أثناء التنقل بين السجون واقتيادهم إلى المحاكم العسكرية في ظروف غاية في القسوة والشدة.

ففي أيام الصيف الحارة كانوا يقيدوننا في أيدينا وأرجلنا منذ الصباح وحتى المساء، ويحشروننا في زنازين ضيقة حجمها 3.5 م^2 فقط، ولا يوجد فيها تهوية، وهي مغلقة من كلّ الجهات، ولا تتسع في الأصل لسبعة أو ثمانية أسرى، ولكنهم كانوا يحشرون فيها 14 نائباً، في ظروف لا يعلم قسوتها إلا الله، ونبقى في هذه الزنازين من الصباح وحتى المساء. وفي أثناء ذلك ينتهي الأوكسجين من هذه الزنزانة، ويبدأ العرق يتصبب بشدة من الجميع حتى يبل ثيابنا، وتصبح الوجوه زرقاء بسبب نقص الأوكسجين، وأدى ذلك إلى فقدان الوعي لدى البعض. فإذا علم أننا أُلجئنا للذهاب إلى هذه المحاكم عشرات المرات، والبعض تجاوز السبعين مرة، كما حصل مع رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك ووزير المالية في الحكومة العاشرة د. عمر عبد الرازق، وفي كلّ مرة تتكرر المأساة والمعاناة نفسها، لعَلِمْنا حجم المعاناة التي عاناها هؤلاء النواب والوزراء خلف القضبان!!

بالإضافة إلى أن هؤلاء النواب والوزراء تعرضوا في أثناء اعتقالهم إلى ألوان من العذاب والقهر وتعمد الإذلال... أذكر من ذلك حين كانوا ينقلوننا من سجن إلى آخر بين شمال فلسطين وجنوبها، وهم محتارون في أيّ سجن يلقون بنا فيه، وكنا مقيدي الأيدي والأرجل لساعات طويلة في وسيلة النقل (البوسطة)، وهي مغلقة من كلّ الجوانب، وتملأ جدرانها وكراسيها أسراب الصراصير والحشرات التي لا نستطيع دفعها عن أنفسنا، ونحن جالسون على مقاعد حديدية تنحت من جنباتنا، ولا يوجد لها نوافذ إلا ثقوب صغيرة في أعلى المركبة، وبعد ساعات من السفر ونحن على هذه الحالة، وقف أحد الوزراء في الحكومة العاشرة لينظر من خلال هذه الثقوب الصغيرة إلى الخارج، فرآه أحد الحراس اليهود من فرقة نحشون Nahshon Unit وصاح به: إجلس يا ابن... أنت يا... إجلس وإلا بعمل... بألفاظ لا يمكنني ذكرها، مما سبب لنا جميعاً الحرج الشديد والشعور بالقهر والإذلال.

كان هذا الحدث في الأيام الأولى للاعتقال، وهو مثال بسيط لما تعرض له النواب والوزراء في هذه السجون الظالمة في تلك الفترة، والذي ذكّرنا بقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ (سورة آل عمران: الآية 186).

2. إجراءات ضدّ رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني:

لقد أصبح واضحاً إصرار الاحتلال على إجهاض التجربة الديموقراطية الرائدة للشعب الفلسطيني، وتجلى ذلك في همجيته وتنكره لحقوق الشعب الفلسطيني حين قام باعتقال رموز الشرعية الفلسطينية المنتخبة في أول انتخابات حقيقية لهذا الشعب وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك الذي تعرض لما تعرض له سائر النواب من اعتقال وتعذيب وتحقيق، دون مراعاة لوضعه الاعتباري كرئيس للبرلمان الفلسطيني، أو لسنه المتقدم، أو لمكانته العلمية والأكاديمية كونه بروفيسوراً في تخطيط المدن والجغرافيا. فقد اعتقل الدكتور في 2006/6/29 من قبل قوات الاحتلال، وظلّ معتقلاً لمدة ثلاث سنوات، حيث أفرج عنه في 2009/6/23.

بل إنهم تمادوا في تعذيبه ومحاولة إذلاله وقتله قتلاً بطيئاً، وذلك حين وضعوه في سجن مجدو كمكان للاحتجاز الدائم، مع أن محاكماته الكثيرة كانت في سجن عوفر بعيداً عن مكان احتجازه، ولم يضعوه في سجن عوفر عند زملائه من مدينة الخليل. ومن المعلوم أنه في كلّ محاكمة كان يضطر الدكتور للسفر ثلاثة أيام أو خمسة أيام متواصلة في وسيلة السفر (البوسطة) سيئة الصيت كما ذكرنا آنفاً، فإذا علمنا أن د. عزيز خرج في هذه البوسطات أكثر من سبعين مرة في أقل من سنتين كما سبق ذكره، لرأينا حجم المعاناة والعذاب الذي تعرض له خلال هذا الاحتجاز.

وقد أدت هذه الظروف الصعبة والمعاناة المتواصلة إلى اعتلال صحة الدكتور وانتشار عدد من الأمراض المزمنة في جسمه، مثل مرض السكري وارتفاع ضغط الدم. وقد صارحنا أنه قبل اعتقاله كان لا يأخذ أيّ نوع من الأدوية أو العلاج، وفي أثناء سجنه هذا أصبح يضطر لأخذ حفنة من الأدوية يومياً. لقد كنا نحزن لوضع د. عزيز في أثناء وجوده عندنا في سجن مجدو، خاصة عندما كان يأتي أحياناً من رحلة سفر مضنية

من سجن عوفر مساءً بعد ثلاثة أو خمسة أيام من السفر المضني وهو مرهق وتظهر عليه علامات الإنهاك والتعب، وبعد أقل من ساعتين من وصوله إلينا في القسم، وقبل أن يستريح، يأتي السجان ليخبره أنه غداً صباحاً راجع إلى سجن عوفر مرة أخرى، لحضور جلسة محاكمة أخرى في رحلة تستمر ثلاثة أو خمسة أيام أخرى من المعاناة والقيود والسلاسل والزنازين العفنة في سجن الرملة وزنازين سجن عوفر... وهكذا.

وبعد الإفراج عن الدكتور عند انتهاء فترة الحكم التي استمرت ثلاث سنوات، لم يمكث في الحرية إلا قليلاً حتى تمّ اعتقاله مرة أخرى أسوة بزملائه نواب الضفة والحكم عليه بالاعتقال الإداري، متهمين إياه بالمشاركة في العمل العسكري ومحاولة اختطاف جنود إسرائيليين!! وهي تهم واهية، الهدف منها تبرير احتجازه خلف القضبان وعدم تمكينه من ممارسة أيّ نشاط أو عمل يخص البرلمان، أو خدمة شعبه الذي منحه الثقة وبغالبية كبيرة في الانتخابات.

وفي أثناء احتجازه الإداري الأخير، أصيبت زوجته بمرض السرطان الذي تفشى في جميع أنحاء جسمها، ولم يكن ذلك كافياً لإقناع الاحتلال بضرورة الإفراج عن الدكتور ليقف إلى جانب زوجه المريضة، التي كانت بحاجة ماسة لوجود زوجها إلى جانبها في هذه الظروف العصيبة. وما يزال الدكتور حتى الآن (2012/6/25) محتجزاً خلف القضبان دون ذنب أو جريرة سوى فوزه في الانتخابات التشريعية[1].

وهكذا لم يسلم أحد من النواب في الضفة الغربية من إجراءات الاحتلال وملاحقاته المتواصلة طوال هذه الفترة، حتى رئيس المجلس التشريعي، الذي انتخب مرتين: مرة من قبل الشعب الفلسطيني بفوز ساحق في انتخابات حرة ونزيهة، ومرة من قبل الغالبية الساحقة من مجمل عدد النواب الفائزين في تلك الانتخابات ليكون رئيساً عليهم. والذي كان من المفترض أن يتمتع بحصانة خاصة زائدة عن باقي النواب، كونه رئيساً للبرلمان الفلسطيني، ونائباً لرئيس السلطة الفلسطينية، ورمزاً للشرعية الفلسطينية المسلوبة.

وهنا نسجل وبكل أسف موقف السلطة الفلسطينية السلبي بل والعدائي أيضاً. ففي الوقت الذي تُعدُّ فيه هذه التعديات والانتهاكات ضدّ الشرعية الفلسطينية جرائم حرب، نجد أن السلطة الفلسطينية لم تتخذ أيّ إجراءات رسمية أو شعبية للدفاع عن رئيس

[1] تمّ الإفراج عن الدكتور عزيز في 2012/7/19. وتوفيت زوجته بعد ذلك نتيجة إصابتها بمرض السرطان رحمها الله وجزاها عن صبرها واحتسابها خير الجزاء.

الشرعية الفلسطينية، ولم تطالب الاحتلال الاسرائيلي بالإفراج عنه، ولم تشتكِ لأيّ جهة دولية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، حتى إنها لم تحرك ساكناً بالشجب والاستنكار، أو مجرد تعيين محام للدفاع عن الدكتور وباقي النواب كما تفعل دائماً مع نواب حركة فتح الذين يعتقلون على يد الاحتلال، وينفقون مئات آلاف الدولارات للمحامين الإسرائيليين الكبار للدفاع عنهم. بل إن الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية تقوم بملاحقة مدير مكتب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في أثناء اختطاف رئيسه في سجون الاحتلال، وتقوم باعتقاله وتعذيبه والتحقيق معه، وتحاول إجباره على تقديم استقالته كمدير لمكتب الدكتور، وتقوم كذلك باعتقال وتعذيب وملاحقة جميع الموظفين التابعين للنواب الإسلاميين في أثناء اختطاف مسؤوليهم في سجون الاحتلال، كما سيتم توضيحه لاحقاً.

د. عزيز الدويك رمز الشرعية الفلسطينية خلف قضبان الاحتلال

3. الاعتقال الإداري:

جاء التأكيد على أهداف الاحتلال الإسرائيلي وهمجيته في التعامل مع التجربة الديموقراطية الفلسطينية الرائدة، ومنعاً لتحقيق أيّ إنجازات على الأرض لنواب الشعب الفلسطيني، من خلال إعادة الاعتقال للنواب ولهيئات مكاتبهم وذويهم مراراً وتكراراً وبدون سبب.

فبعد أن أطلق سراحنا عند انتهاء مدة الأحكام المقررة كما سبق بيانه في أواخر سنة 2009، لم يمض على الكثير منا بضعة أشهر في الحرية حتى أعاد الاحتلال اختطافنا ثانية ليحكم علينا هذه المرة بالسجن الإداري ستة شهور أو أربعة، تتجدد تلقائياً كلما أوشك الحكم على الإنتهاء، وذلك على خلفية ملفات سرية يدّعون أنهم لا يستطيعون كشفها، لأن كشفها كما يزعمون يعرض مصدر المعلومة للخطر، وهي حجة جاهزة لكل من يود الاحتلال إبقاءه خلف القضبان بدون تهمة. ولا يعرف أحد متى ينتهي هذا الاعتقال الإداري. فأنا (في أثناء كتابتي لهذه الدراسة) ومعي أكثر من عشرين نائباً محكومين بالإداري في سجن النقب الصحراوي وفي غيره من السجون، لم نكن ندري متى سيطلق سراحنا[2]. والسبب الحقيقي مرة أخرى هو عضويتنا في المجلس التشريعي وفوزنا في الانتخابات النيابية سنة 2006.

في إحدى المحاكم العسكرية صرح القاضي العسكري للزميل النائب د. محمود الرمحي، أمين سرّ المجلس التشريعي، بأن سبب اعتقاله الإداري هو التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، وأن السلطة لا تريده في الخارج، بسبب حصانته البرلمانية التي تمنعهم من اعتقاله لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وصرح المدعي العام العسكري في مناسبة أخرى للزميل النائب أنور الزبون في إحدى المحاكم العسكرية أن اعتقاله الإداري هو بسبب عضويته النيابية. وكذلك ما حدث معي شخصياً، حين قال القاضي أمام المحامي الخاص أن كون هذا الأسير عضواً في المجلس التشريعي سيكون له أثر في قرار الحكم عليه.

صحيح أن هذه شهادات من الاحتلال الذي يحاول دائماً الإيقاع بين أبناء شعبنا، والتي ينبغي لنا أن نتعامل معها بحذر شديد، إلا أن واقع الحال والظروف الموضوعية تؤكد هذه الشهادات، ولا أدل على ذلك من تجاهل السلطة الفلسطينية لهذا الملف، وعدم قيامها بأي إجراء ضده، حتى مجرد التنديد الإعلامي به، ولم تعيّن أيّ محام للدفاع عن هؤلاء النواب كما تفعل مع نواب آخرين من "حزب السلطة" عندما يُعْتَقلون. بل إن كلّ تصرفات السلطة وقادتها، بما فيهم رئيسها، مع هذا الملف تؤكد أنها سعيدة جداً بهذه الاعتقالات وهذه الأحكام.

[2] أفرج عني بحمد الله بشكل مفاجيء في 2012/6/25، بعد سنة كاملة من الاعتقال الإداري، بقرار من المحكمة العليا. لكن سيف الاعتقال يبقى مشرعاً على رقابنا في أي لحظة بسبب أو بدون سبب.

وما زال سيف الاعتقال الإداري مشرعاً فوق رؤوس النواب الإسلاميين جميعاً بعد الإفراج عنهم، يلاحق تحركاتهم ونشاطاتهم وعلاقاتهم، حتى الاجتماعية منها، بحيث يتم إعادة أيّ نائب إلى السجن والحكم عليه بالاعتقال الإداري في أيّ لحظة يراها الاحتلال مناسبة، دون مراعاة لحصانتهم وتمثيلهم لغالبية الشعب الفلسطيني، ودون مراعاة للقوانين الدولية وقوانين حقوق الإنسان. ويعيش النواب المحررون جميعاً في الضفة الغربية هذا الهم المتواصل؛ ينتظرون لحظة هجوم خفافيش الليل على بيوتهم وأهلهم لإعادة اختطافهم من جديد والحكم عليهم بهذا الاعتقال الإداري المقيت.

والنتيجة لهذه الاعتقالات المتكررة على يد الاحتلال ولسنوات طويلة: أننا قضينا معظم فترة ولايتنا النيابية خلف القضبان، دون أن نتمكن من ممارسة عملنا الطبيعي في المجلس التشريعي، ودون أن نتمكن من تنفيذ أغلب الوعود التي وعدنا الناخبين بها في برامجنا الانتخابية. وتسببت هذه الإجراءات الاحتلالية في تعطيل هذا المجلس التشريعي في الضفة الغربية طوال هذه المدة. فالمجلس منذ فوزنا موصد الأبواب في وجوهنا، أو هو في حالة موت سريري عدا عن الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2006 بعد الانتخابات مباشرة.

4. اقتحام الاحتلال للمكاتب النيابية:

كان الهدف المعلن وغير المعلن للاحتلال الإسرائيلي من اقتحام المكاتب النيابية: الحصول على أدلة ومواد قد تكون أساساً لتلفيق التهم للنواب وذويهم ومدراء مكاتبهم، ومحاكمة البعض وإعادة اعتقال ومحاكمة البعض الآخر، وذلك من أجل خدمة أهدافه التي تمّ تحديدها سابقاً، حيث تعرضت معظم مكاتب النواب الإسلاميين في الضفة الغربية إلى الاقتحام والاعتداء من قبل قوات الاحتلال، وإلى مصادرة أجهزة الحاسوب والعديد من الملفات والأوراق المهمة والممتلكات، ولم يعيدوا أيّ شيء منها حتى الآن (حزيران/ يونيو 2013).

وكان لمكتبنا النيابي المشترك بيني وبين د. عمر عبد الرازق في سلفيت حظه من هذه الاعتداءات. ففي منتصف ليلة 2011/1/11، في الليلة نفسها التي اعتقل فيها د. عمر للمرة الثالثة، بعد إطلاق سراحه السابق، هاجمت قوة عسكرية احتلالية المكتب وقامت بتحطيم بوابته الخارجية بالمعول والعبث بجميع محتوياته وقلبها

رأساً على عقب، ومصادرة جهازي الحاسوب وملفات عديدة مهمة تخص العمل النيابي، وأوراق كثيرة.

وفي الصباح فوجئنا بحجم الحقد الذي ملأ قلوبهم على هذه المكاتب النيابية التي كان من المفترض أن تحظى بالحماية والحصانة الخاصة. علماً أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية كانت تراقب ما يحدث من طرف خفيّ ومن خلف الجدران والنوافذ، ولم تقم بعمل أيّ شيء ولا حتى بالاحتجاج الشفوي. بل لم يكلفوا أنفسهم عناء إخبارنا بما حصل، وكأن الذي حصل في بلد بعيد لا يهمهم، بينما لو جاء أحد المواطنين لزيارة المكتب أو تقديم شكوى، لقاموا بتصويره واستدعائه للتحقيق أو باعتقاله لأيام طويلة بسبب دخوله المكتب!!

وعند اعتقالي بعد ذلك في 28 حزيران/ يونيو 2011 حاولوا استغلال تلك الملفات والأوراق المصادرة في التحقيق معنا، ومحاولة توريطنا في تهمة جديدة لتبرير استمرار اعتقالنا واختطافنا في سجونهم، وذلك من خلال الادعاء بأنهم وجدوا في المكتب عدداً من الملفات والأوراق مروّسة بـ"النواب الإسلاميون"، وادعوا أن هذا يعني أننا جددنا نشاطنا المحظور في كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، والتي عوقبنا عليها سابقاً بالسجن أكثر من أربعين شهراً، ولكن هذه المرة باسم جديد هو "النواب الإسلاميون". وهذا يعني أن التهمة لو ثبتت فسيعاد الحكم علينا بالسجن من جديد لأكثر من أربعين شهراً، ويضاف إليها فترة حكم وقف التنفيذ السابقة ومدتها تتراوح من 25–36 شهراً. وهذا يعني حكم بالسجن لمدة لا تقل عن 60 شهراً فعلية جديدة، ولكن الله سلّم، فلم تثبت هذه التهمة، فحكموا علينا بالاعتقال الإداري!!

ثم أعيد اقتحام المكتب مرة ثانية بعد ذلك، في أثناء فترة اعتقالنا الإداري الحالي[3] على يد جنود الاحتلال في منتصف شهر آذار/ مارس 2012، بالطريقة السابقة نفسها، وصادروا الحواسيب الجديدة وعدداً من الملفات، على الرغم من علمهم أنهم لن يجدوا شيئاً جديداً، ولا ندري سبب هذا الاقتحام سوى البحث عن أدلة جديدة لإدانتنا وإبقائنا في السجن، أو من أجل تخويف الناس من التعامل مع هذه المكاتب بهدف شلّ عملها نهائياً.

[3] تمّ اعتقال الدكتور ناصر عبد الجواد خلال الفترة 2011/6/28–2012/6/28.

وأخيراً كانت قاصمة الظهر حين هاجم جنود الاحتلال المكتب من جديد وللمرة الثالثة على التوالي قبيل الإفراج عني، ومصادرة الحواسيب الجديدة والملفات المالية وغيرها من المكتب. وفي الليلة نفسها، عند الساعة الواحدة ليلاً، هاجموا منزل مدير المكتب، عزّ الدين فتاش، وصادروا أجهزة حاسوب شخصية تخص أبناءه في الجامعات، وأبلغوه بإغلاق المكتب نهائياً وعدم السماح بفتحه من جديد، وهددوا المدير بأنه إن فتح المكتب فسيتم اعتقاله، وسيتم اعتقال د. ناصر عبد الجواد إن هو قام بفتحه أيضاً بعد الإفراج عنه، بل وحذروه من فتح أيّ مكتب جديد في أيّ مكان في المحافظة. وما زال المكتب مغلقاً بقرار عسكري ظالم من ذلك الضابط الصهيوني، قائد المنطقة العسكري.

وكذلك استهدفوا مكتب نواب طولكرم؛ فتحي القرعاوي ورياض رداد وعبد الرحمن زيدان، وبالطريقة نفسها، والذي أغلقوه هو الآخر بقرار عسكري، وطردوا مديره الأستاذ خالد عليان. والشيء نفسه حصل مع مكتب نواب جنين. وما زالت هي الأخرى مغلقة حتى الآن (حزيران/ يونيو 2013).

5. إجراءات إضافية ضدّ نواب القدس:

لقد كان للاحتلال حساباته الخاصة بالنسبة إلى مدينة القدس، كمدينة مستهدفة تمثل بالنسبة له قمة المشروع الصهيوني العدواني، وخاصة بعد فوز الإسلاميين الكاسح فيها[4]، وإصرار هؤلاء النواب على العمل والتضحية من أجل خدمة درة الوطن وقلبه النابض محافظة القدس، فصب عليهم الاحتلال جام غضبه.

لقد تعرض نواب مدينة القدس وهم: النائب محمد أبو طير، والنائب أحمد عطون، والنائب محمد طوطح، والنائب د.إبراهيم أبو سالم، والنائب وائل الحسيني، ووزير شؤون القدس في الحكومة العاشرة خالد أبو عرفة لما تعرض له باقي النواب من ملاحقة واعتقال، والحكم عليهم بالسجن بأحكام مشابهة للأحكام التي حكم بها الاحتلال

[4] فاز جميع مرشحي الحركة الإسلامية الأربعة عن دائرة القدس، ولم يفز من الفصائل الأخرى سوى اثنين من الكوتة المسيحية التابعين لحركة فتح. وفازت قائمة الحركة الإسلامية أيضاً في نظام القوائم. انظر: لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين، **تقرير الانتخابات التشريعية الثانية: 25 كانون الثاني 2006** (رام الله: لجنة الانتخابات المركزية–فلسطين، 2006/5/31)، ص 89 و140.

على سائر النواب أو يزيد، على الرغم من أن الاحتلال سمح لنواب القدس بالترشح للانتخابات من خلال وثيقة ضمانات قدمها للسلطة الفلسطينية، بل وأشرف على هذه الانتخابات بنفسه، وحرسها رجال أمنه. علماً أنه ترشح عدد كبير من المواطنين عن دائرة القدس ومن جميع فصائل منظمة التحرير بالإضافة إلى مرشحي الحركة الإسلامية. ولكن يبدو أن الاحتلال لم يتوقع أن يفوز الإسلاميون بجميع مقاعد دائرة القدس البرلمانية فوزاً ساحقاً.

وبعد الإفراج عن هؤلاء النواب إثر انتهاء فترة محكوميتهم من سجون الاحتلال أواخر سنة 2009، تعرض نواب القدس الإسلاميون لحرب شاملة من نوع آخر، وذلك بقيام الاحتلال باتخاذ قرارات عسكرية ظالمة بسحب جنسيتهم المقدسية، ومصادرة بطاقات الهوية الشخصية الزرقاء، وطردهم من بيوتهم التي ولدوا وعاشوا فيها طوال حياتهم.

فاضطروا إلى الفرار من بيوتهم قبل اقتحام الجيش لها واعتقالهم، ولجأوا إلى مقر الصليب الأحمر الدولي في حيّ الشيخ جراح في مدينة القدس، ليصبحوا لاجئين فلسطينيين ولكن من نوع جديد. ولازموا مقر الصليب الأحمر لأكثر من سنة ونصف، في ظروف مأساوية لا يعلمها إلا الله، هي أشبه بحياة السجن، فلا هم قادرون على الرجوع إلى بيوتهم وأهلهم، ولا هم قادرون على مجرد الخروج من بوابة مبنى الصليب الأحمر. ودوريات جيش الاحتلال طوال هذه المدة تقوم بمراقبتهم عن كثب والانتشار في محيط المبنى، وهم متحفزون للانقضاض عليهم في أيّ ساعة من الليل أو النهار.

وبعد مرور أكثر من سنة ونصف على هذا الحال المأساوي وفي 2011/8/26، هجمت قوة من وحدة المستعربين في جيش الاحتلال واختطفت النائب أحمد عطون بطريقة غير إنسانية من خيمة الاعتصام بمقر الصليب الأحمر بالقدس المحتلة، والذي كان من المفترض أن يتمتع بحصانة خاصة، لكون المبنى تابعاً لمنظمة دولية. وبعد الاختطاف اتخذوا قراراً بإبعاده إلى مدينة رام الله في 2011/12/6، بعد مصادرة هويته المقدسية ومنعه من دخول مدينته وبيته، في إجراء مخالف لكل القوانين والأعراف الدولية والأخلاقية، وما زال مبعداً هناك، دون بطاقة هوية ودون أيّ وصف يمكن أن يعبر عن

هويته أو إقامته، ولا يستطيع الخروج من مدينة رام الله نفسها، تماماً مثل أخيه النائب محمد أبو طير[5].

وأما النائب محمد طوطح والوزير خالد أبو عرفة فقد اقتحمت قوة إسرائيلية خاصة أخرى بعد ظهر الاثنين 2012/1/23 مقر الصليب الأحمر الدولي في مدينة القدس المحتلة واختطفتهم جميعاً، لتنتهي هذه المأساة الإنسانية بعد 566 يوماً من الاعتصام داخل المقر، ثم تمّ التحقيق معهما والحكم عليهما بالحكم الإداري، وما زالا رهن هذا الاعتقال. وكانا قد تلقيا قبل أسبوعين من اختطافهما اتصالاً هاتفياً من المخابرات الإسرائيلية أمهلتهما 48 ساعة للخروج من خيمة الاعتصام ومغادرة المدينة المقدسة.

أما النائب الشيخ محمد أبو طير الذي كان في أثناء اللجوء إلى الصليب الأحمر ما زال مختطفاً في سجون الاحتلال، فبعد انتهاء فترة محكوميته أبعدوه هو الآخر إلى مدينة رام الله بقرار عسكري من وزير داخلية دولة الاحتلال، وحرموه من هويته الشخصية، ومنعوه من مجرد رؤية بيته في مدينة القدس، هذه المدينة التي أحبها من شغاف قلبه، وضحى من أجلها في سجون الاحتلال أكثر من 28 سنة من عمره. ثم قاموا باختطافه مرة أخرى وحكموا عليه بالحكم الإداري الظالم[6].

والجدير بالذكر أن مكتب نواب القدس الذي كان في ضاحية البريد شمال القدس، بسبب تعذر فتحه في مدينة القدس نفسها باعتباره أمراً محظوراً من سلطات الاحتلال، والذي كان يضم نواب القدس الخمسة (الثلاثة السابقين بالإضافة إلى النائب د. إبراهيم أبو سالم الذي حرم من هوية القدس بسبب سكنه في بلدته بير نبالا التي كانت تابعة تاريخياً لمدينة القدس، وبسبب إجراءات الاحتلال، خاصة بعد بناء الجدار العازل، أصبحت تابعة لمحافظة رام الله، وكذلك النائب وائل الحسيني الذي يسكن في الرام خارج الجدار أيضاً)، هذا المكتب تمّ إحراقه ثلاث مرات، وأتت النيران على جميع محتوياته، وذلك عندما كان النواب مغيبين وراء القضبان في سجون الاحتلال في أوائل سنة 2008، ولا يعرف أحد حتى الآن (حزيران/ يونيو 2013) من الفاعل.

[5] تمّ إعادة اختطاف النائب عطون في آذار/ مارس 2013 من قبل الاحتلال والحكم عليه بالاعتقال الإداري.

[6] تمّ الإفراج عن النائب الشيخ محمد أبو طير في 2012/5/9، بعد قضاء 12 شهراً في الاعتقال الإداري.

صور لنواب القدس ووزيرها السابق في أثناء اللجوء إلى مقر الصليب الأحمر في مدينة القدس بعد تجريدهم من هويتهم المقدسية وإقامتهم فيها

صورة عن قرار وزير داخلية دولة الاحتلال بإبعاد نواب القدس عن مدينتهم بسبب عضويتهم بالمجلس التشريعي الفلسطيني

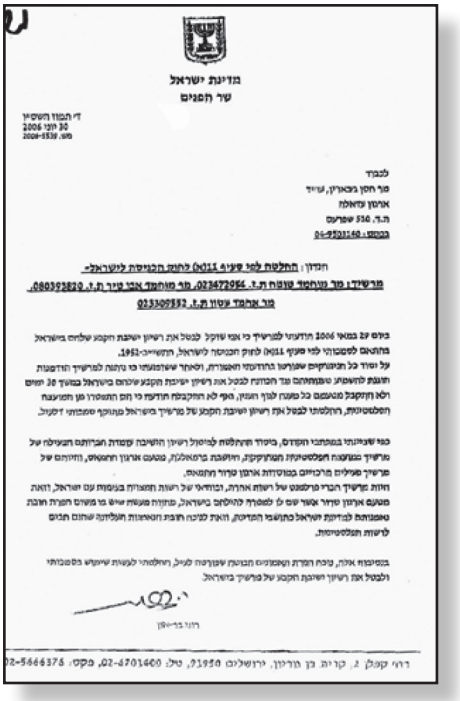

מדינת ישראל
שר הפנים

לכבוד
מר חסן ג'בארין, עו"ד
אלמן ושות'
ת.ד. 510 שפרעם

הנדון: החלטה לפי סעיף 11(א) לחוק הכניסה לישראל-
מר שיהד מר מוחמד סוטח ת.ז. 023472954, מר מוחמד אבו טיר ת.ז. 080393820,
מר אחמד עטון ת.ז. 023309552

ביום 29 במאי 2006 הודעתי למרשיך כי אני שוקל לבטל את רשיון השהות הקבע שלהם בישראל בהתאם לסמכותי לפי סעיף 11(א) לחוק הכניסה לישראל, התשי"ב-1952.
על יסוד כל הנתונים שעמדו בהודעתי הנ"ל ולאחר ששמענו את טענות מרשיך הודעתי כי נתונה למרשיך הודעת טענה להשפיע שמחמתם נגד הכוונה לבטל את רשיון השהות הקבע שיכתה בישראל במשך 36 יומם ולא הקבל מטעמם כל טענה לגוף העניין, הגי לא התקבלה הודעה כי הם התאשרו מן המועצה הפלסטינית, החלטתי לבטל את רשיון השהות הקבע של מרשיך בישראל מהנוקף שמחמתי זמעיל.

כפי שהודעתי במהלך הדיון, בידוד הישלחות לביטול רשיון השהות עומדת ובהתאם הצעילה של מרשיך במערכת הפלסטינית המוניציפלית, ותוכנת בתאילנד, מהם ארגון החטאים, והיותם של מרשיך שעילים מרכזיים במוסדות ארגון טרור מתמאים.
חוות קשרים הברי פרלמנט של רשות אחרת, ובמיוחד של רשות המצוינת בעימות עם ישראל, הוות מהעם ארגון טרור אשר שם לו למטרה להפיל בישראל, מהווה מעשה שיש בו כדי לפגוע ביחסי החוץ של ישראל עם מדינות אחרות ואפשרות לבדיקת ישראל בתנאי הדיון, הוות בניגוד לאינטרסים הביטחוניים של ישראל ולשלום הציבור בישראל.

בנסיבות אלה, ביום הנדון ובאמונים הבטחון שעומדים לעיל, החלטתי לבטל את רשיון השהות הקבע של מרשיך בישראל.

רוני בר-און

רחוב קפלן 3, קריה בן גוריון, ירושלים 91950, טל: 02-6701400, פקס: 02-5666376

ترجمة القرار:

دولة إسرائيل
وزير الداخلية

إلى السيد: حسن جبارين (محامي مؤسسة عدالة) تاريخ: 29 يونيو 2006

الموضوع: القرار حسب المادة 11 (أ) لقانون الدخول إلى دولة إسرائيل، المتعلق بموكليك: السيد (محمد طوطح) صاحب هوية رقم: 023472954 والسيد (محمد أبو طير) صاحب هوية رقم: 080393820 والسيد (أحمد عطون) صاحب هوية رقم: 023309552.

بتاريخ: 29 مايو 2006م أبلغت موكليك المذكورين أعلاه بإبطال عودتهم إلى دولة إسرائيل والإقامة فيها، وذلك حسب الصلاحيات الموكلة إلي في المادة 11 (أ) من قانون الدخول إلى إسرائيل لعام 1952.

وعلى ضوء الحجج المذكورة في قراري المذكور، وبعد أن وصلت إلى قناعة بأن موكليك المذكورين قد حصلوا على فرصة مناسبة للدفاع عن أنفسهم ضدّ قرار منع إقامتهم في دولة إسرائيل، وبعد مرور 30 يوماً على القرار لم يقدموا خلالها استئناف أو طعن في القرار المذكور. ولم يعلنوا رسمياً عن استقالتهم من عملهم في السلطة الفلسطينية: لذلك قررت عدم السماح لهم بالعودة إلى إسرائيل والإقامة فيها حسب صلاحياتي القانونية.

وكما قلت في رسالتي السابقة فإن أسباب هذا القرار تعود إلى عضوية المذكورين أعلاه في المجلس التشريعي الفلسطيني الكائن في مدينة رام الله كنواب عن حركة حماس الإرهابية.

إن كون موكليك أعضاء برلمان لسلطة أخرى، وكون هذه السلطة في حالة عداء لدولة إسرائيل، بالإضافة إلى نشاطهم في تنظيم معادي يهدف إلى محاربة دولة إسرائيل، هذا يعني إخلالاً بولائهم لدولة إسرائيل، لكونهم ينتمون إلى السلطة الفلسطينية.

لهذه الأسباب كلها، خاصة إخلالهم الواضح بالولاء لدولة إسرائيل، قررت استخدام صلاحياتي بإلغاء إقامة المذكورين أعلاه في دولة إسرائيل، وعدم السماح لهم بالعودة إليها.

وزير الداخلية: روني بار أون

نتيجة:

وهكذا كشف الاحتلال عن وجهه الحقيقي من خلال هذه الإجراءات ضدّ نواب الشعب الفلسطيني، وأثبت زيف ادعائه وتغنيه بالديموقراطية وحرصه على مراعاة حقوق الإنسان. لقد فضحت هذه الإجراءات الاحتلال وجرائمه، وفضحت كلّ من يقف وراء الاحتلال، خاصة الغرب المنافق الذي يدّعي دائماً حرصه على نشر مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان واحترام إرادة الشعوب، خاصة في عالمنا العربي. فلا ندري ما هو شكل هذه الديموقراطية التي يريدونها لنا ويرضون بها ويحترمون نتائجها؟ سؤال يصعب الإجابة عليه.

ولكن النتيجة هي أن هذه الإجراءات الاحتلالية، ويضاف إليها ما مارسته السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية وعناصر الفلتان الأمني، والذي سيتم توضيحه لاحقاً

في باب منفرد، كلّ ذلك عمل على شلّ المجلس التشريعي وعدم قيامه بوظيفته الأصلية وفق القانون، وكان عقاباً لنواب الشرعية الفلسطينية وشعبهم، لا لذنب اقترفوه سوى فوزهم في الانتخابات التشريعية ونيلهم ثقة الشعب الفلسطيني أو ممارسة هذا الشعب حقه في اختيار قيادته وممثليه، فكانت ضريبة كبيرة دفعوها من أعمارهم وصحتهم وحريتهم، ودفعها أهلهم وذووهم، وحُرِم الشعب الفلسطيني من الاستفادة من ممثليه في البرلمان... فأين الديموقراطية التي يدَّعونها؟ وأين الحصانة النيابية؟ وأين احترام إرادة الشعوب؟!

The Fake Democracy and the Usurped Immunity:
Sighings of a West Bank Deputy in the Palestinian Legislative Council

هذا الكتاب

مثلت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006 مفصلاً مهماً في تاريخ القضية الفلسطينية، وذلك بسبب الفوز الكبير الذي أحرزته الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات. وقد كانت هذه النتيجة صدمة لكافة القوى المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك القوى الغربية التي تتبنى مُثُل الديموقراطية ومبادئها، والتي لجأت بسبب عدائها للحركة الإسلامية وبسبب دعمها لـ"إسرائيل"، إلى التنكر لمبادئ الديموقراطية، فلم تحترم إدارة الشعب الفلسطيني، وشاركت في حصار ظالم وقاسٍ استهدف إسقاط الحركة الإسلامية وإفشال تجربتها.

توثق هذه الدراسة لمرحلة من أخطر المراحل التي مرت على القضية الفلسطينية في تاريخها المعاصر، وتقدم وصفاً دقيقاً لبعض الأحداث التي حصلت مع نواب قائمة التغيير والإصلاح (المدعومة من حماس) والمنتخبون في دورة سنة 2006 في المجلس التشريعي الفلسطيني؛ وتبرز معاناتهم في سجون الاحتلال الإسرائيلي دون مراعاة حصانتهم البرلمانية. وتبيّن الدراسة ما واجهته الحركة الإسلامية وأنصارها ومؤسساتها في الضفة الغربية في المرحلة نفسها.

ومما يزيد من أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه هو عضو منتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظة سلفيت، وكان من بين أبرز النواب الذين اعتقلوا من قبل "إسرائيل".

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net